شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أكرمونا بسكوتكم رجاءً

ما من أحد في دولتنا ليس فاسداً أو مُفسداً .. أركان الدولة الأعلون ومساعدوهم ومستشاروهم والوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات والهيئات والمدراء العامون والمحافظون وأعضاء مجالس المحافظات ومسؤولو السلطات في إقليم كردستان، والنواب ومدراء مكاتبهم والقضاة. هذه هي خلاصة التصريحات المتدفقة على مدار الساعة من نواب حاليين وسابقين ووزراء ومسؤولين سابقين يتحدثون عن هذه القضية بلهجة واثقة ويقينية.

لا دخان بلا نار بالطبع، ونحن نُدرك ان معلومات نصف هذه التصريحات في الأقل صحيحة تماماً حتى من دون توافرنا على الدليل القاطع الذي دونه خرط القتاد في دولتنا المعادية للشفافية كعدائها للنزاهة وكعدم إيمانها بحرية تدفق المعلومات المكفولة دستورياً. وأكبر دليل على وجود فساد هائل في دولتنا اننا لا نرى لمئة مليار دولار تضخّها الصادرات النفطية في الموازنة العامة للدولة كل عام تأثيراً ملموساً على حياتنا في مختلف نواحيها، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وهل ثمة دليل أسطع من بقاء مشكلة الكهرباء وسائر أشكال الخراب على حالها حتى الآن؟

بموازنات سنوية بربع هذا المبلغ الفلكي، وحتى بأقل منه بكثير، تجري على مدار الأيام تغييرات ملحوظة في بلدان لا ثروات طبيعية لديها غير بعيدة عنا كالأردن ولبنان. فأين تذهب أموالنا؟ لا بدّ انها تذهب هباءً منثوراً في درابين الفساد المالي والإداري الذي له ألف وجه ووجه في بلادنا وينخرط في سلكه جيش مدجج بالأسلحة الحية الفتاكة والذخائر الناسفة وبالصلاحيات النافذة، مؤلف من عشرات الآلاف من مسؤولي الدولة وموظفيها وأصحاب الأعمال الحقيقيين والمزيفين المحليين والأجانب.

مادام النواب والمسؤولون السابقون في الدولة المغرمون بالتصريح في قضايا الفساد لا يُفصحون عن الأسماء ولا يُقدمون الى الإعلام ولا الى القضاء المعطيات التي يتوافرون عليها فاننا ننظر الى تصريحاتهم بوصفها نوعاً من اللغو المقصود الذي يُراد به خلط الأوراق وتشتيت الإنتباه عن القضايا التي تمسّ حياة الناس وحاجاتهم وصرف الأنظار عن فسادهم هم، فهم أيضاً داخل نطاق الشبهات. إنهم بهذا يمشون في أثر قادة كتلهم وائتلافاتهم وأحزابهم المتنفذة في الحكومة والبرلمان والذين يتقاذفون ليل نهار الاتهامات بالمسؤولية عن الحال التعيسة لنا ولبلادنا، فيما هم جميعاً من دون استثناء يتحمّلون المسؤولية كاملة غير منقوصة عن هذه الحال الناجمة عن سوء سلوكهم وتصرفهم وعدم تحلّيهم بالضمير الوطني والغيرة الوطنية وبأدنى مواصفات رجال الدولة.

إذا لم يسم هؤلاء المغرمون بالتصريحات الرنانة الأشياء بأسمائها الحقيقية ويتعاونوا مع الإعلام والقضاء في تقديم ما في حوزتهم من ملفات بوثائقها الصحيحة ووقائعها الأكيدة، فأكرم لهم وأفضل لنا ولبلادنا أن يوقفوا هذه اللعبة الصبيانية ويصمتوا حتى لا تضيع علينا معالم الجريمة التي من المرجح جداً أن يكونوا هم أيضاً من مرتكبيها.

النزاهة تؤكد أن الخلاف سياسي وليس فنياً

دولة القانون: الكابل الضوئي جاسوس .. والخدمات: هناك ضغوط إقليمية

□ بغداد / اياد التميمي

أكدت لجنة النزاهة البرلمانية ان موضوع الكيبل الضوئي المثار مؤخرا والذي شهد سجالا بين ائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني ما هو الا خلاف سياسي لا اكثر .

وقال عضو لجنة النزاهة البرلمانية النائب جواد الشهيلي في تصريح للمدى امس "ان اللجنة تابعت موضوع الكابل الضوئي وناقشت عرض الشركة الكردية ولم نسجل اي خروقات في عمل اللجنة".

واضاف الشهيلي "ان ما يحصل هو اختلاف سياسي وان دولة القانون يحاول ان يعرقل عمل اي شركة حتى وان كانت قانونية من اجل الضغط على حكومة الاقليم" .

واوضح الشهيلي "ان دولة القانون دائما ما يحاول ان يلاحق الوزراء والمسؤولين الذين ينتمون الى كتل يعتبرها خصوما له ، ويتركون الوزراء المفسدين، مستدلا بوزير الرياضة والشباب" .

الى ذلك اتهمت لجنة الخدمات في مجلس النواب، امس الاثنين، الحكومة بإيقاف مشروع الكابل الضوئي "لصالح دول مجاورة"، في حين أكدت أن العراق كان من المقرر أن يكون ممرا لجميع الاتصالات الخارجية وفقاً للمشروع.

وقالت رئيسة اللجنة فيان دخيل خلال مؤتمر صحافي عقدته، امس ، في مجلس النواب وحضرته " المدى"، إن "مشروع الكابل الضوئي أوقفته الحكومة لصالح بعض الدول المجاورة"، مبينة أنه "كان من المقرر أن يكون المشروع بين العراق والسعودية وتركيا ليكون العراق طريق عبور "ترانزيت" لجميع الاتصالات الخارجية".

وأضافت دخيل أن "وزارة الاتصالات وقعت معاهدة مع ثلاث شركات لانجاز هذا المشروع غير أن الحكومة أوقفته بحجة وجود خرق امني"، واصفة هذا الأمر بـ"الخطأ".

وأكدت دخيل أن "إلغاء المشروع سيضيع على البلد ملايين الدولارات لتستفيد من عدم إنشائه بعض الدول لأنه سيربط الخط العالمي بدول أخرى هي مسقط وإيران وأذربيجان".

من جانبه أكد ائتلاف دولة القانون، الاثنين، وجود فساد سياسي ومالي في صفقة الكابل الضوئي، وفيما اعتبر أن رفض الصفقة جاء بسبب وجود مخاوف أمنية من تدخل دول إقليمية، أشار إلى أن الملف رفع إلى هيئة النزاهة وسيتخذ القضاء إجراءات ضد ثلاثة مسؤولين في وزارة الاتصالات، من ضمنهم الوزير المستقيل محمد علاوي.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي خلال مؤتمر صحافي عقده، امس، في مجلس النواب وحضرته "المدى" ، إن "هناك فساداً سياسياً ومالياً في صفقة عقد شركة الكابل الضوئي"، مبيناً أن "العقد دافع عنه البعض بضغوطات سياسية".

وأضاف الساعدي أن "هناك ثلاثة عروض قدمت بهذا الشأن، أولها يربط البصرة وإيران وتركيا وكان للدولة حصة ٧٤٪ و٢٦٪ للشركة، فيما يربط العرض الثاني البصرة بسوريا وتركيا وفيه نسبة مقاربة من العرض الأول"، مؤكداً أن "العرض الذي وقعت عليه وزارة الاتصالات مع شركة نوروزتيل أعطى للشركات نسبة ٧٤٪ وللحكومة ٢٦٪.

واعتبر الساعدي أن "رفض هذا العقد كان بسبب مخاوف أمنية من أن دولا إقليمية لها دخل بهذه الشركة وتتجسس على الأمن والأجهزة الأمنية والسياسيين العراقيين"، مؤكداً أن "احد زعماء الكتل أوصل تهديداً إلى بعض النواب بتأييد العقد وإلا سيدفعون ثمناً باهظاً".

من جانبه قال النائب عن ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي خلال المؤتمر، إن "هذا العقد وقع في ١٩ تموز ٢٠١١ وبعد يومين أحيلت كل الاتصالات وشبكات الانترنيت إلى الشركة وهذا يثير تساؤلات كثيرة"، موضحاً أن "اشتراط مرور الكابل بإقليم كردستان هو فساد كبير".

ولفت العوادي إلى أنه "تم تشكيل لجنة في مجلس النواب لمتابعة هذا العقد إلا أنها حلت بضغط سياسي"، مؤكداً "رفع ملفات كاملة إلى هيئة النزاهة بشأن العقد وسيتخذ القضاء إجراءات ضد ثلاثة مسؤولين في الوزارة من ضمنهم الوزير المستقيل محمد علاوي".

وكان وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي قدم، في (٢٧ آب ٢٠١٢)، استقالته من منصبه بسبب التدخلات بعمل الوزارة، مؤكداً أن رئيس الحكومة طلب بشكل واضح إيقاف عقد نوروزتيل (الكابل الضوئي) لأنه تترتب عليه آثاراً أمنية، فيما اعتبر أن البلد في وضع استراتيجي متميز بعملية الربط بالكابلات الضوئية القادمة من الشرق كاليابان والصين واستراليا والهند وماليزيا.

ويمتلك الكابل الضوئي مواصفات عالية، حيث يكون مصنوعاً من مادة رقيقة جداً من الزجاج وتستخدم كألياف ضوئية لنقل آلاف المعلومات، ويتم زرعه في البحار والمحيطات ليربط البلدان مع بعضها البعض لتبادل خدمات الاتصالات المختلفة سواءً الصوتية أو خدمات الانترنيت.

وكانت وزارة الاتصالات قد أعلنت، في شباط ٢٠١١، أنه سيتم توفير خدمات متطورة لخطوط الاتصالات الجديدة، مثل الانترنت والفيديو والاتصال السريع، من خلال اعتماد الخطوط الضوئية (Fiber Optics) لتطوير خدمات الهاتف الأرضي.

وكان وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي قدم، في (٢٧ آب ٢٠١٢)، استقالته من منصبه بسبب التدخلات بعمل الوزارة، مؤكداً أن رئيس الحكومة طلب بشكل واضح إيقاف عقد نوروزتيل (الكابل الضوئي) لأنه تترتب عليه آثاراً أمنية، فيما اعتبر أن العراق في وضع استراتيجي متميز بعملية الربط بالكابلات الضوئية القادمة من الشرق كاليابان والصين واستراليا والهند وماليزيا.

يذكر أن العراق يعاني من قدم شبكات الاتصالات الأرضية وتخلفها ما أدى إلى عزوف المواطنين عن استعمالها، لاسيما بعد ٢٠٠٣ والتنامي المطرد في انتشار الهواتف النقالة وما تتمتع به من مرونة وتطور مقارنة بالهواتف الأرضية.

أكد أن "تميم" حوّل الوزارة إلى "مأوى للفاسدين"

نائب يدعو إلى تغيير وزير التربية واستجوابه

□ بغداد/ المدى

طالب النائب المستقل وعضو لجنة التربية النائب كاظم الصيادي "القائمة العراقية بالعمل على استبدال وزير التربية محمد تميم، مهددا باستضافته في مجلس النواب و"التصويت على اقالته في حال لم تستجب قائمته لهذا المطلب".

وقال الصيادي في بيان تلقت "المدى" نسخة منه ان "وزير التربية محمد تميم حول وزارة التربية الى مأوى للمفسدين لاسيما في مكتبه الخاص" مشيرا الى "اتباع وزارته سياسة "فاشلة "اثرت بالسلب على العملية التربوية ودفعت بها نحو التردي والضعف ".

واضاف "ان الفساد في الوزارة ياتي نتيجة عدم كفاءة الوزير محمد تميم وضعفه في الادارة للوزارة" مشددا على ضرورة "استبداله بشخص اخر ذي كفاءة وقدرة لادارة هذه الوزارة الحيوية وفي حالة عدم استبداله فان لجنة التربية النيابية ستعمل على استضافته داخل قبة البرلمان بغية التصويت على اقالته بعد كشف ملفات الفساد في الوزارة ومنها مسالة التعيينات الاخيرة ".

وكان النائب المستقل كاظم الصيادي أعلن ، امس الاول ، أن لجنة التربية في مجلس النواب قررت إعادة تعيينات وزارة التربية للعام الحالي لوجود "حالات فساد".

وقال الصيادي في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان ، إن "لجنة التربية في مجلس النواب لديها أكثر من دليل يثبت وجود حالات فساد في قضية التعيينات التي تجري بوزارة التربية"، متهما مقربين من مكتب وزير التربية محمد تميم بـ"تقاضي الرشوة مقابل تعيين أشخاص متخرجين من كليات لا علاقة لها بالتربية".

وأكد الصيادي أن "لجنة التربية في مجلس النواب قررت إعادة تعيينات وزارة التربية للعام الحالي لوجود حالات فساد"، معتبرا أن "هذا القرار يلزم الوزارة بتنفيذه".

وأشار الصيادي إلى أن "هناك أكثر من ألف مدرسة آيلة للسقوط تمت إحالتها إلى شركات تابعة لوزارة الإعمار والإسكان إلا أنها لم تنفذ حتى الآن"، داعيا القائمة العراقية إلى "استبداله، قبل أن يجمع تواقيع النواب لاستجوابه وإقالته".

من جانبها اعلنت لجنة التربية النيابية الاحد الفائت ، عن الغاء التعيينات لوزارة التربية للعام الحالي التي جرت عن طريق البريد الالكتروني للوزارة وذلك لوجود فساد مالي واداري، مؤكدة "رفع قرارها الى وزارة التربية والذي تضمن اعادة التقديم لتلك الوظائف عن طريق مديريات التربية في عموم محافظات البلاد وبحسب الرقعة الجغرافية" .

يذكر ان وزارة التربية كانت قد اعلنت في شهر اب الماضي عن التعيينات على ملاكها الدائم بصفة مدرس عبر الموقع الالكتروني للوزارة وتسلمت من خلاله استمارات وطلبات التعيين".

المساءلة في نينوى تعلن تسوية بشأن اجتثاث القضاة

□ متابعة /المدى

أعلنت الهيئة العليا للمساءلة والعدالة في نينوى، الاثنين، عن التوصل إلى تسوية بشأن قرار اجتثاث القضاة في محافظة نينوى، ودعا نواب عن المحافظة مجلس القضاء الاعلى إلى حل هذه القضية، فيما طالب اتحاد النقابات والجمعيات المهنية المستقلة في محافظة نينوى بإلغاء قرار اجتثاث قضاء المحافظة.

واستنكر الاتحاد في بيان له تلقت "المدى " نسخة منه "قرار هيئة المساءلة والعدالة القاضي باجتثاث اثنين وثلاثين قاضيا من نينوى مطالبا الجهات المختصة بإلغاء هذا القرار الذي استهدف قضاة من نينوى مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة عادًا تلك القرارات ضارة بمشروع المصالحة الوطنية الذي تسعى إلى تحقيقه الحكومة".

الى ذلك اعلن مجلس القضاء الأعلى عن اتخاذ رئيس المجلس مدحت المحمود الاجراءات بخصوص معالجة اثار قرار هيئة المساءلة والعدالة بشأن قضاة الموصل من خلال اتصاله مع رئيس الوزراء، مؤكدا أنه تعهد بمعالجتها عن طريق القضاء.

وكان مصدر مسؤول في محافظة نينوى كشف، الجمعة الماضية، عن تلقي رئاسة محكمة استئناف المحافظة كتابا من هيئة المساءلة والعدالة يتضمن اجتثاث ٣٠ من العاملين في رئاسة محكمة استئناف نينوى.

وقال عضو الهيئة فارس البكوع في حديث لـ"شفق نيوز" يوم امس ، إنه "أجتمع اليوم هو ونظيره صلاح الجبوري ومعهما النائبان عن محافظة نينوى فلاح الزيدان وحسن الجبوري برئيس الهيئة وكالة".

وأضاف البكوع أنه "تمّ التوصل إلى تسوية لقرار اجتثاث القضاة من محافظة نينوى"، مشيراً إلى أن "إيضاحاً سيصدر بهذا الصدد عن الهيئة".

من جهته قال عضو مجلس النواب عن محافظة نينوى فلاح زيدان إن"نواباً عن محافظة نينوى طالبوا رئاسة مجلس القضاء الاعلى بالتدخل لحل مشكلة قرار اجتثاث قضاة نينوى".

وأشار زيدان إلى ان "الناطق باسم مجلس القضاء الاعلى وعد خيرا خلال اتصال اجراه مع رئيس الوزراء نوري المالكي خاص بشأن قرار المساءلة والعدالة"، مبيناً أن "الايام المقبلة سيكون هناك رد بهذا الموضوع".

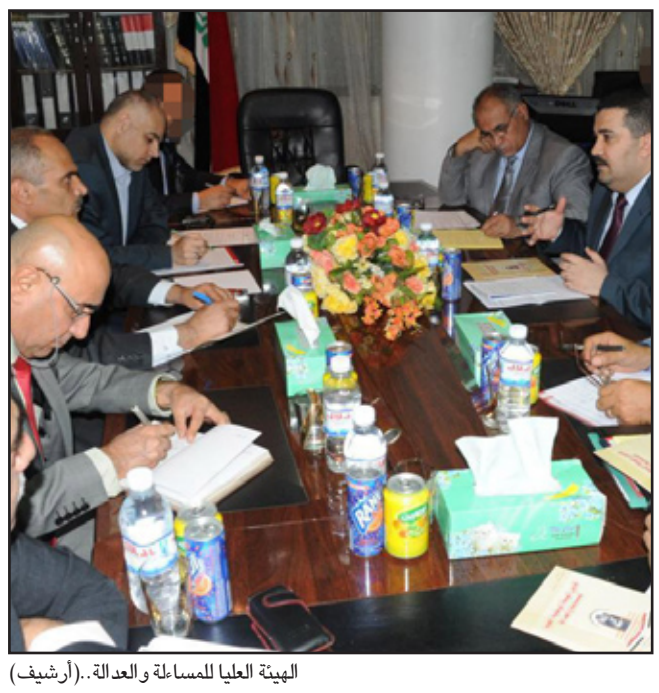
الهيئة العليا للمساءلة والعدالة..(أرشيف)

فيما اعلن مجلس القضاء الأعلى عن اتخاذ رئيس المجلس مدحت المحمود الاجراءات بخصوص معالجة اثار قرار هيئة المساءلة والعدالة بشأن قضاة الموصل من خلال اتصاله مع رئيس الوزراء، مؤكدا أنه تعهد بمعالجتها عن طريق القضاء.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء القاضي عبد الستار البيرقدار في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود اتخذ الاجراءات بخصوص معالجة اثار قرار هيئة المساءلة والعدالة تجاه قضاة الموصل بالاتصال مع رئيس الحكومة نوري المالكي".

وأضاف البيرقدار أن "المحمود تعهد بمعالجتها عن طريق القضاء".

وعد محافظ نينوى اثيل النجيفي، الجمعة الماضية، اجتثاث هيئة المساءلة والعدالة لأكثر من ٣٠ قاضياً في نينوى "غير قانوني" واستهدافاً لمناطق معينة، مطالباً السلطات الثلاث باتخاذ موقف تجاه هذا الامر.

وكانت رئاسة محكمة نينوى قد كشفت، أمس الاحد، لـ"شفق نيوز" عن استمرار القضاة الثلاثين الذين شملهم قرار الاجتثاث الصادر عن هيئة المساءلة والعدالة بالعمل في المحكمة، مبيناً أن هؤلاء القضاة قدموا طعناً بالقرار الصادر ضدهم.

وندد ائتلاف العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، أول أمس السبت، بقرار هيئة المساءلة والعدالة في اجتثاث ٣٠ قاضيا بتهمة الانتماء السابق لحزب البعث المحظور.

ونظمت العشرات من المحامين في مدينة الموصل، الأحد الفائت، تظاهرات أعلنوا خلالها اعتصاما مفتوحا وتعليق أعمالهم احتجاجا على اجتثاث أكثر من ٣٠ قاضيا من مدينتهم، فيما حذر مسؤول محلي من "اضطرابات" بسبب القرار.

طيفور يحذر من محاولة للعبث بأمن كركوك

□ بغداد/المدى

اتهم النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور،امس الاثنين، بعض الأطراف بمحاولة العبث بأمن كركوك لـ"أغراض سياسية وأجندات خارجية"، فيما أكد أن الكرد لديهم الرغبة بالعيش المشترك مع أخوانهم العرب".

وقال عارف طيفور في بيان صدر عن مكتبه، على هامش لقائه نائب مدير مشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوسف هلترمان، والقائم بالأعمال السفارة الألمانية ببغداد الكساندر شونفيلدر وممثل مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية رالف اربل، وتلقت " المدى " نسخة منه، إن "كركوك مدينة للاخاء والتعايش السلمي وتحتاج إلى المزيد من الجهود لتوفير الخدمات".

واتهم طيفور بعض الأطراف التي لم يسمها بـ"محاولة لعبث بأمن كركوك لأغراض سياسية وأجندات خارجية بهدف استمرار التوتر وخلق المشاكل في المدينة"، مؤكدا على ضرورة " احترام جميع الأديان والقوميات والمذاهب واللغات في المجتمع".

وتابع طيفور أن "الكرد لديهم الرغبة بالعيش المشترك مع اخوانهم العرب"، مشيرا إلى أهمية "دور المؤسسات والمنظمات العالمية التي تسعى لمساعدة الشعب وتقدم الدعم لمشروع الديمقراطية وتساند قضية تحقيق العدالة الاجتماعية".

من جانبه قال نائب مدير مشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوسف هلترمان خلال البيان، إن "هدف المشروع الذي نعمل عليه مساعدة المدن ومن بينها محافظة كركوك بما لها من موقع حساس وتقع ضمن المناطق المتنازع عليها".

وكشف هلترمان عن "تقديم رؤية لفريق من الخبراء في سبيل تطوير المدينة وجمع ممثلي عن كركوك على طاولة واحدة كما جرى في الأردن خلال العام ٢٠٠٨، وبعدها تكلل اللقاء في أربيل من أجل حل المشاكل ومساعدة أهالي المدينة".

وتعتبر كركوك التي يقطنها خليط سكاني من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة، من أبرز المناطق المتنازع عليها، وفي الوقت الذي يدفع العرب والتركمان باتجاه المطالبة بإدارة مشتركة للمحافظة، يسعى الكرد إلى إلحاقها بإقليم كردستان ، فضلاً عن ذلك تعاني كركوك من هشاشة في الوضع الأمني في ظل أحداث عنف شبه يومية تستهدف القوات الأجنبية والمحلية والمدنيين على حد سواء.

وتنص المادة ١٤٠، من الدستور على تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في المحافظات الأخرى مثل نينوى وديالى، وحددت مدة زمنية انتهت في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، لتنفيذ كل ما تتضمنه المادة المذكورة من إجراءات، كما تركت لأبناء تلك المناطق حرية تقرير مصيرها سواء ببقائها وحدة إدارية مستقلة أو إلحاقها بإقليم كردستان عبر تنظيم استفتاء، إلا أن عراقيل عدة أدت إلى تأخير تنفيذ بعض البنود الأساسية في المادة المذكورة لأسباب يقول السياسيون الكرد أنها سياسية، فيما تقول بغداد أن التأخر غير متعمد، علماً انه سبق للجنة الوزارية المختصة بتطبيق المادة، أن نفذت بعض فقراتها، مثل تعويض المتضررين، فيما لم يجر تنفيذ أهمها مثل الاستفتاء حول مصيرها.

يذكر أن هيئة دعاوى نزاعات الملكية في محافظة كركوك تؤكد وجود نحو ٤٣ ألف دعوى ملكية لديها أنجز منها نحن ٥٪ بالمائة فقط، وبحسب رئيس الهيئة، فقد تم اعتماد الذهب معيارا لتعويض الأموال العقارية منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٤.

القبض على عصابة تتاجر بالأسلحة في السماوة

□ السماوة/مقداد الموسوي

أكد مصدر امني في شرطة السماوة الاثنين ان"الشرطة ألقت القبض على عصابة مكونة من عشرة أشخاص تقوم بشراء الاسلحة من داخل المحافظة وتهريبها الى دول الجوار".

وقال المصدر الى مراسل "المدى برس" ان "القوات الأمنية قامت بملاحقة العصابة بعد وصول معلومات عن خروج الاسلحة من المحافظة محملة بسيارة حمل وبعد مطاردة الشرطة لها تم مسكهم على حدود المحافظة مع الناصرية".

وذكر المصدر ان المعلومات التي وصلت للشرطة تقول ان"هناك سيارة مازالت في المحافظة محملة بالأسلحة ولم يتم القبض عليها لحد الان"وبين المصدر ان كثيرا من الاسلحة تهرب الى دول الجوار وتصل سوريا كميات كبيرة منها". يذكر ان المحافظة تشهد انتشارا امنيا واسعا بعد وصول معلومات عن وجود عصابات تتاجر بالأسلحة بشكل كبير.

علما ان اسعار الاسلحة ارتفعت في مدينة السماوة بشكل ملحوظ.

وصدر بيان من بعض رجال الدين قبل ايام في المحافظة يحرم بيع وتجارة الاسلحة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون